منوعات

MEDIA

ترامب والإعلام

اشتكى المرشح الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأميركية دونالد ترامب من فجوات في الزجاج الواقي من الرصاص الذي كان يتحدث من خلفه قائلاً: «لا أمانع على الإطلاق» إذا أطلق مهاجم النار على وسائل الإعلام «الكاذبة» للوصول إليه. وفي خطاب دام 90 دقيقة قبل يومين من الانتخابات الرئاسية المقررة اليوم الثلاثاء، أشار ترامب إلى فجوات في الألواح الزجاجية المحيطة به. وكان بمقدور بعض الصحافيين رؤية ترامب بشكل مباشر من خلال إحدى الفجوات في أثناء تجمعه الانتخابي الذي عقده في ليتيتس بولاية بنسلفانيا. ونجا ترامب من محاولتي اغتيال هذا العام، تسببت إحداهما في إصابته برصاصة في أذنه خلال تجمع حاشد في يوليو/ تموز في بتلر بولاية بنسلفانيا. وقال ترامب وهو يستعرض الفجوات في الألواح الزجاجية: «للوصول إليّ، يجب على شخص ما أن يطلق النار على إعلام الأخبار الكاذبة، لا أمانع مطلقاً». وأصدر ستيفن تشيونغ، المتحدث باسم حملة ترامب، بياناً قال فيه إنّ الرئيس السابق حريص على سلامة وسائل الإعلام.

وجاء في البيان: «تصريح الرئيس بشأن وضع الزجاج الواقي لا علاقة له بتعرض وسائل الإعلام للأذى أو أي شيء آخر. بل يتعلق بالتهديدات الموجهة إليه والتي أججتها الخطابات الخطيرة من جانب الديمقراطيين».

وقال مصدر مطلع على حملة ترامب الداخلية إن تعليق الرئيس الأميركي السابق بشأن وسائل الإعلام لم يكن مقرراً سلفاً، وأشار إلى أنّ ترامب كثيراً ما يدلي بتصريحات مرتجلة.

(رويترز)

تتعرض البنية التحتية للاتصالات في غزة لدمار هائل خلال العدوان الإسرائيلي المتواصل، طاول حتى الآن 50% منها بالكامل، ما أدى إلى انقطاعات متكررة في خدمات الاتصالات والإنترنت

الاتصالات في غزة: الدمار فوق الأرض وتحتها

حمزة الترباوي

تتعرض البنية التحتية للاتصالات في قطاع غزة لضغوط شديدة ومتزايدة منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وفقًا للتقرير الصادر عن حملة «المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي»، فقد شهدت البنية التحتية للاتصالات دمارًا هائلًا نتيجة العمليات العسكرية المتكررة، خاصة في الحرب الأخيرة. يُقدر أن 75% من هذه البنية قد تعرضت لأضرار، بينما تم تدمير 50% منها بالكامل، ما أدى إلى توقف خدمات الاتصالات والإنترنت بشكل متكرر خلال النزاع. ومنذ بداية العدوان، تعرضت خدمات الاتصال في غزة لتشويشات متعددة على كل المستويات، بما في ذلك الانقطاع التام للاتصالات أكثر من 15 مرة. لم يكن الدمار المادي السبب الوحيد لانقطاع الاتصالات، بل ساهم انقطاع الكهرباء والنزوح المتكرر للسكان في زيادة تعقيد الأزمة. وقد أدت هذه الانقطاعات إلى معاناة شديدة لأهالي غزة، الذين فقدوا القدرة على الاتصال بخدمات الطوارئ والإنقاذ، ما ساهم في زيادة أعداد الضحايا بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.

البنية التحتية قبل الحرب

شهدت البنية التحتية للاتصالات في غزة ضعفًا وتراجعًا على مدى سنوات بسبب غياب التطوير والتحديث. فالانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، خصوصًا في أعقاب اتفاقية أوسلو، فرضت قيودًا شديدة على استخدام الطيف الترددي في غزة والضفة الغربية، ما أثر سلبًا على خدمات الاتصالات المتقدمة مثل الإنترنت عالي السرعة. عانت غزة من فجوات كبيرة في خدمات النطاق العريض بسبب هذه القيود، التي منعت تطوير شبكات الجيلين الثالث والرابع (3G و4G)، وجعلت الاتصال مقتصرًا على تقنيات قديمة. ومع بدء العدوان الحالي، تعرضت البنية التحتية للاتصالات إلى أضرار مباشرة نتيجة الغارات الجوية والعمليات العسكرية البرية، إذ استهدف الاحتلال البنية التحتية السطحية مثل أبراج الاتصالات والمراكز الرئيسية للألياف البصرية، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية تحت الأرض التي تمر عبرها خدمات الإنترنت السريع. وتظهر المقارنة بين الخرائط التي أعدتها الأمم المتحدة خلال مراحل مختلفة من الحرب أن الدمار الجغرافي توسع ليشمل المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية مع مرور الوقت.

تأثير انقطاع الخدمات على السكان

كانت آثار انقطاع خدمات الاتصالات على السكان مدمرة، حيث زادت من تعقيد الحياة اليومية وفاقمت المعاناة الإنسانية. انقطاع الاتصال بالإنترنت والمكالمات الهاتفية جعل من الصعب على المدنيين التواصل مع أسرهم ومع خدمات الطوارئ. كما توقفت العمليات التي تديرها المنظمات الإنسانية، ما زاد من العبء النفسي على السكان، الذين كانوا يعيشون في عزلة عن العالم الخارجي. وعلى الرغم من الدمار الواسع، كررت شركات الاتصال الفلسطينية مثل «جوال» و«أوريدو» محاولاتها للحفاظ على تقديم الخدمات، وذلك من خلال توفير حزم اتصالات شهرية مجانية للسكان، ودعم الشبكات باستخدام مولدات الديزل في ظل انقطاع الكهرباء. لكن هذه الحلول كانت مؤقتة ومعرضة للفشل مع نفاد الوقود وانقطاعه عن القطاع.

اللجوء إلى الحلول البديلة

مع تزايد حدة الأزمة، لجأ السكان إلى حلول بديلة مثل استخدام شرائح e-SIM من الخارج والاعتماد على شبكات الأقمار الاصطناعية مثل «ستارلينك» لتأمين الاتصال بالإنترنت. إلا أن هذه الحلول كانت محدودة بسبب التكلفة العالية والتغطية الجغرافية غير المكتملة، حيث اقتصرت على مناطق معينة قريبة من الحدود مع إسرائيل ومصر.

> فرضت إسرائيل قيوداً شديدة على القطاع منذ اتفاقية أوسلو

إعادة الإعمار والمستقبل

بحسب تقرير «حملة»، فإنّ عملية إعادة إعمار البنية التحتية للاتصالات في غزة ستحتاج إلى وقت طويل واستثمارات كبيرة. قدر تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة أن إعادة إعمار القطاع قد تكلف حوالي 90 مليون دولار حتى مارس/ آذار 2024. هذه التقديرات لا تشمل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية تحت الأرض، والتي يصعب تقديرها بشكل دقيق بسبب خطورة الوصول إلى تلك المناطق. وتواجه إعادة بناء قطاع الاتصالات في غزة تحديات متعددة تتجاوز مجرد إعادة البنية التحتية إلى ما كانت عليه. هناك حاجة ماسة لتعزيز مرونة هذه البنية التحتية لضمان قدرتها على الصمود أمام الأزمات المستقبلية، سواء كانت ناتجة عن الصراعات المستمرة أو الكوارث الطبيعية. كما أنّ تعدد الأطراف المسؤولة عن إدارة هذا القطاع، سواء في القطاع الخاص أو على مستوى السلطات المحلية في غزة، يزيد من تعقيد عملية إعادة الإعمار. إضافة إلى ذلك، فإن القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول المواد الضرورية مثل الوقود وقطع الغيار تزيد من تعقيد الجهود الرامية لاستعادة الخدمات بشكل كامل. وكان تقرير «حملة» واضحاً في أنّ أي خطة لإعادة الإعمار يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى استثمار في تقنيات حديثة ومستدامة، مثل تقنيات الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية والطاقة الشمسية لتشغيل الأبراج والمحطات. هذه الحلول قد توفر استمرارية للخدمات في حال انقطاع الكهرباء بشكل طويل الأمد، وهو ما قد يساعد في تخفيف العبء عن السكان الذين اضطروا خلال الأزمة للبحث عن مصادر بديلة لشحن أجهزتهم أو الحصول على الاتصال عبر طرق مكلفة وغير مستقرة مثل شرائح e-SIM الدولية. كما يشدد التقرير على أهمية إشراك الشركات المحلية والدولية في هذه العملية لضمان استدامة خدمات الاتصالات، إذ يجب أن تلعب المنظمات الإنسانية الدولية دورًا فاعلًا في تقديم الدعم اللوجستي والمادي لإعادة بناء الأبراج والبنية التحتية تحت الأرض. كذلك، يجب على السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية تعزيز الشراكات مع هذه المنظمات وتوفير بيئة تسهل الوصول إلى الموارد اللازمة.

الحقوق الرقمية في الأزمات

النقاش حول حقوق الفلسطينيين في الوصول إلى الإنترنت يكتسب زخمًا متزايدًا على الصعيد الدولي. تقرير الأمم المتحدة لعام 2016 أكد أن الوصول إلى الإنترنت يعتبر حقًا من حقوق الإنسان الأساسية، وهو ما جرى تكراره في التقرير الحالي في ما يتعلق بسكان غزة. انقطاع الإنترنت لا يحرم الأفراد من القدرة على التواصل مع ذويهم فحسب، بل يمنعهم أيضًا من الحصول على معلومات دقيقة حول الوضع الإنساني في محيطهم، ما يزيد من حالة الفوضى والاضطراب النفسي. لذلك، يحث التقرير على ضرورة تعزيز الحماية القانونية للحقوق الرقمية، بما في ذلك الحق في الحصول على معلومات حيوية خلال فترات النزاع.

التوصيات

أوصى التقرير بضرورة إعطاء الأولوية لاستعادة خدمات الاتصالات في المناطق المأهولة بالسكان وتلك التي تستضيف النازحين. كما شدد على أهمية دعم القطاع الخاص والتعاون مع المنظمات الدولية لضمان استمرارية تقديم الخدمات، بالإضافة إلى استثمار الحلول التقنية الحديثة في مجال الطاقة المتجددة للتغلب على مشكلة انقطاع الكهرباء المتكرر. علاوة على ذلك، دعا التقرير إلى تفعيل الأطر القانونية التي تحمي الحقوق الرقمية للفلسطينيين في الوصول إلى الإنترنت، خاصة في الأزمات. الرقمية للفلسطينيين في الوصول إلى الإنترنت، خاصة في الأزمات.

في غزة، يناير 2024 (بلال سالم/ الأناضول)

كيف يصل الإنترنت إلى الغزيين؟

حصلت شركة الاتصالات الفلسطينية «بالتل» على امتياز تقديم خدمة الإنترنت للفلسطينيين، وبحسب ما يشرح إبراهيم الحاج في مقال على موقع مركز صدى سوشال، فإن الشركة «أُجبرت على بناء خدماتها للجمهور الفلسطيني من خلال تأسيس بنية تحتية مستندة إلى الشركات الاسرائيلية، حيث فُرض عليها التعامل مع شركة بتسيك – Bezeq وهي مزود الاتصالات الحكومي في إسرائيل». كذلك، لا تمتلك السلطة الفلسطينية أو الشركات المخصصة بتزويد الفلسطينيين بالاتصالات والإنترنت أي نقاط تزويد من الكابلات البحرية، «حيث لا سلطة لها على الساحل البحري الفلسطيني المحتل، باستثناء غزة، والتي أيضاً تفتقر لسلطتها على مياهها الإقليمية» يشرح الحاج في مقاله. ونتيجة لهذا الواقع يقتصر وجود نقاط التزويد البحرية على كل من تل أبيب وحيفا في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، ما يجعل إسرائيل هي المزود الحقيقي للإنترنت للفلسطينيين. اليوم، يحصل سكان غزة على الإنترنت من شركات عاملة في القطاع، جميعها تحصل على هذه الخدمة من خلال الشركات الإسرائيلية، بشكل خاص «بتسيك» التي «تنسق آليات العمل المشترك في ما بينها، وصياغة خطط تزويد الفلسطينيين بالإنترنت بتنسيق ومراجعة من الجيش الإسرائيلي لهذه العملية برمتها، أي أنّ عملية تدفق الإنترنت للأراضي الفلسطينية هي جزء من العمليات العسكرية اليومية لجيش الاحتلال في الأراضي الفلسطينية مثلها مثل الاعتقالات والاقتحامات اليومية والتوسع الاستيطاني، وهي تخضع للرقابة والتدقيق وجمع المعلومات بالتأكيد والتجسس»، وفق ما يشرح الحاج. وفي الفترة التي سبقت هذه الحرب، اعتمد الغزيون على شبكات الواي فاي، وشبكة الجيل الثاني، بحسب ما أوضح مستشار جمعية مجتمع الإنترنت في الشرق الأوسط حنّا قريطم في حديث لمنظمة «سمكس».

قضية

عندما تقرر شركات التصنيع العسكري ما نشاهده ونقرأه
إعلام وسلاح

تصدير محللين عسكريين يحتلون الشاشات والصحف للترويج للحرب

الدوحة ـ ليال حداد

في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، وبينما كان جيش الاحتلال الإسرائيلي يمهّد لاقتحامه الأول لمستشفى الشفاء، استهدف تجمعاً للصحافيين أمام المستشفى. يمكن الانطلاق من هذه الجريمة للحديث عن استهداف المستشفيات، واستهداف الصحافيين، بوصفهما مؤشرين أساسيين لحرب الإبادة الإسرائيلية في غزة. لكننا في ما يلي سنتحدّث تحديداً عن الصاروخ الذي سقط على الصحافيين المتجمعين خارج المستشفى. صاروخ صنّعته وباعته لإسرائيل شركة لوكهيد مارتن الأميركية، أكبر شركة مصنعة للأسلحة في العالم، التي تزوّد الاحتلال بطائرات مقاتلة من طراز إف-16 وإف-35، لقصف غزة، كما تزوّد الجيش الإسرائيلي بمجموعة واسعة من الذخائر وأنظمة إطلاق الصواريخ. وبحسب موقع الشركة على الإنترنت، من المتوقع أن يتجاوز حجم التعاون بين شركة لوكهيد مارتن والصناعات الإسرائيلية 6 مليارات دولار قريباً. هذه المليارات التي تراكمها الشركة، وغيرها من شركات تصنيع الأسلحة والمعدات الحربية الأميركية، تقابلها ماكينة إعلام وضغط عملاقة، تعمل بشكل أساسي على خلق رأي عام داعم للحروب والعسكرة بهدف تأمين سوق مستمرة للأسلحة والطائرات والذخائر. يتداخل عمل شركات الأسلحة والإعلام بشكل مباشر وإن غير واضح المعالم دائماً، خصوصاً أن له مستويات متعددة ومعقدة تتراوح بين الإعلانات المدفوعة في المؤسسات الإعلامية وبين الاستثمار غير المباشر. ووسط التفاصيل التي تشكّل هذه المستويات المتشابكة من العلاقة بين الطرفين، يتضح جزء من أسباب انحياز الإعلام الغربي، الأميركي بشكل خاص، لاحتلال الإسرائيلي في حرب الإبادة التي ينفذها في قطاع غزة منذ أكثر من عام، والتشجيع على مواصلة الحرب.

هذا التداخل والتضارب في المصالح له اسم بلخّصه ويعرّفه «المجمّع العسكري الصناعي الإعلامي»، الذي يختصر العلاقة بين الجيوش ممثلة بوزارة الدفاع، وشركات تصنيع، والإعلام الأميركي. والمصطلح، نسخة موسعة من مفهوم آخر هو «المجمّع العسكري الصناعي» التي أطلقها الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور في خطابه الوداعي عام 1961، حين حذّر من خطورة نشوء تحالف قوي بين الجيش وشركات صناعات الأسلحة، على السياسة العامة. على مدى العقود التالية، وسّع النقاد والباحثون هذا المفهوم ليشمل الإعلام، مشيرين إلى أن هذه الصناعات تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الرأي العام حول الحروب، والإنفاق الدفاعي، والسياسة الخارجية.

حرب الخليج الثانية

عند البحث عن مثال يختصر فكرة «المجمّع العسكري الصناعي الإعلامي»، تبدو حرب الخليج الثانية (1990-1991) هي الساحة الفضلى لتوضيح المفهوم. في تلك الفترة كانت شركة جنرال إلكتريك قد وقّعت عقداً بمليارَي دولار مع وزارة الدفاع الأميركية لتزويدها بطائرات عسكرية وأنظمة رادار وغيرها من التقنيات الدفاعية. استخدمت هذه الأسلحة خلال حرب الخليج الثانية، وحتى خلال الاجتياح الأميركي للعراق عام 2003. وقتها كانت «جنرال إلكتريك» تمتلك نسبة كبيرة من أسهم شبكة NBC الإعلامية الأميركية. بطبيعة الحال كانت الشبكة متحمسة للحرب، وقد ركزت في تغطيتها على الأسلحة المستخدمة في تسويق غير مباشر لصناعات شركتها الأمّ، أي «جنرال إلكتريك». وقد دابت الشبكة حتى قبل الحرب على الترويج أو الإشادة بالأسلحة الأميركية في مناسبات مختلفة، حتى أنّ الكاتبين مارتن لي ونورمان سولومون أشارا في كتابهما Unreliable Sources: A Guide to Detecting Bias in News Media الصادر عام 1990 إلى الموضوع بالقول «بعبارة أخرى، عندما يشيد المراسلون والمستشارون على شاشة إن بي سي بأداء الأسلحة الأميركية، فإنهم يشيدون بالمعدات التي تصنعها شركة جنرال إلكتريك، الشركة التي تدفع رواتبهم». مثال جنرال إلكتريك وNBC هو ربما الأكثر مباشرة ووضوحاً، خصوصاً أن المشهد الإعلامي تغيّر منذ حرب الخليج أو حتى اجتياح العراق. إذ منذ عام 2020 باتت خمس شركات كبرى فقط تمسك بزمام مجمل الإعلام الأميركي، أي المرئي والمكتوب والمسموع والإلكتروني، ومنصات البثّ التدفقي. نتحدّث هنا عن:

1. Warner Bros. Discovery: من أبرز مؤسساتها سي إن إن، وإتش بي أو
2. كومكاست: من أبرز مؤسساتها إن بي سي يونيفرسال، وتيليموندو، ويونيفرسال بيكتشرز
3. ديزني: من أبرز مؤسساتها إيه بي سي، وإي إس بي إن، وبيكسار، ومارفل ستوديوز
4. نيوز كورب: من أبرز مؤسساتها فوكس نيوز، ووول ستريت جورنال، ووني‌يوورك بوست
5. فياكوم سي بي إس: من أبرز مؤسساتها سي بي إس، وباراماونت بيكتشرز.

تمتلك هذه التكتلات الخمسة حوالي 90% من وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، بما في ذلك الصحف والمجلات ودور نشر الكتب واستوديوهات الأفلام ومحطات الراديو والتلفزيون.

احتكار الإعلام من خمس إمبراطوريات الشبكة متحمسة للحرب، وقد ركزت في تغطيتها على الأسلحة المستخدمة في تسويق غير مباشر لصناعات شركتها الأمّ، أي «جنرال إلكتريك». وقد دابت الشبكة حتى قبل الحرب على الترويج أو الإشادة بالأسلحة الأميركية في مناسبات مختلفة، حتى أنّ الكاتبين مارتن لي ونورمان سولومون أشارا في كتابهما Unreliable Sources: A Guide to Detecting Bias in News Media الصادر عام 1990 إلى الموضوع بالقول «بعبارة أخرى، عندما يشيد المراسلون والمستشارون على شاشة إن بي سي بأداء الأسلحة الأميركية، فإنهم يشيدون بالمعدات التي تصنعها شركة جنرال إلكتريك، الشركة التي تدفع رواتبهم». مثال جنرال إلكتريك وNBC هو ربما الأكثر مباشرة ووضوحاً، خصوصاً أن المشهد الإعلامي تغيّر منذ حرب الخليج أو حتى اجتياح العراق. إذ منذ عام 2020 باتت خمس شركات كبرى فقط تمسك بزمام مجمل الإعلام الأميركي، أي المرئي والمكتوب والمسموع والإلكتروني، ومنصات البثّ التدفقي. نتحدّث هنا عن:

1. Warner Bros. Discovery: من أبرز مؤسساتها سي إن إن، وإتش بي أو
2. كومكاست: من أبرز مؤسساتها إن بي سي يونيفرسال، وتيليموندو، ويونيفرسال بيكتشرز
3. ديزني: من أبرز مؤسساتها إيه بي سي، وإي إس بي إن، وبيكسار، ومارفل ستوديوز
4. نيوز كورب: من أبرز مؤسساتها فوكس نيوز، ووول ستريت جورنال، ووني‌يوورك بوست
5. فياكوم سي بي إس: من أبرز مؤسساتها سي بي إس، وباراماونت بيكتشرز.

تمتلك هذه التكتلات الخمسة حوالي 90% من وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، بما في ذلك الصحف والمجلات ودور نشر الكتب واستوديوهات الأفلام ومحطات الراديو والتلفزيون.

احتكار الإعلام من خمس إمبراطوريات الشبكة متحمسة للحرب، وقد ركزت في تغطيتها على الأسلحة المستخدمة في تسويق غير مباشر لصناعات شركتها الأمّ، أي «جنرال إلكتريك». وقد دابت الشبكة حتى قبل الحرب على الترويج أو الإشادة بالأسلحة الأميركية في مناسبات مختلفة، حتى أنّ الكاتبين مارتن لي ونورمان سولومون أشارا في كتابهما Unreliable Sources: A Guide to Detecting Bias in News Media الصادر عام 1990 إلى الموضوع بالقول «بعبارة أخرى، عندما يشيد المراسلون والمستشارون على شاشة إن بي سي بأداء الأسلحة الأميركية، فإنهم يشيدون بالمعدات التي تصنعها شركة جنرال إلكتريك، الشركة التي تدفع رواتبهم». مثال جنرال إلكتريك وNBC هو ربما الأكثر مباشرة ووضوحاً، خصوصاً أن المشهد الإعلامي تغيّر منذ حرب الخليج أو حتى اجتياح العراق. إذ منذ عام 2020 باتت خمس شركات كبرى فقط تمسك بزمام مجمل الإعلام الأميركي، أي المرئي والمكتوب والمسموع والإلكتروني، ومنصات البثّ التدفقي. نتحدّث هنا عن:

1. Warner Bros. Discovery: من أبرز مؤسساتها سي إن إن، وإتش بي أو
2. كومكاست: من أبرز مؤسساتها إن بي سي يونيفرسال، وتيليموندو، ويونيفرسال بيكتشرز
3. ديزني: من أبرز مؤسساتها إيه بي سي، وإي إس بي إن، وبيكسار، ومارفل ستوديوز
4. نيوز كورب: من أبرز مؤسساتها فوكس نيوز، ووول ستريت جورنال، ووني‌يوورك بوست
5. فياكوم سي بي إس: من أبرز مؤسساتها سي بي إس، وباراماونت بيكتشرز.

تمتلك هذه التكتلات الخمسة حوالي 90% من وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، بما في ذلك الصحف والمجلات ودور نشر الكتب واستوديوهات الأفلام ومحطات الراديو والتلفزيون.

احتكار الإعلام من خمس إمبراطوريات الشبكة متحمسة للحرب، وقد ركزت في تغطيتها على الأسلحة المستخدمة في تسويق غير مباشر لصناعات شركتها الأمّ، أي «جنرال إلكتريك». وقد دابت الشبكة حتى قبل الحرب على الترويج أو الإشادة بالأسلحة الأميركية في مناسبات مختلفة، حتى أنّ الكاتبين مارتن لي ونورمان سولومون أشارا في كتابهما Unreliable Sources: A Guide to Detecting Bias in News Media الصادر عام 1990 إلى الموضوع بالقول «بعبارة أخرى، عندما يشيد المراسلون والمستشارون على شاشة إن بي سي بأداء الأسلحة الأميركية، فإنهم يشيدون بالمعدات التي تصنعها شركة جنرال إلكتريك، الشركة التي تدفع رواتبهم». مثال جنرال إلكتريك وNBC هو ربما الأكثر مباشرة ووضوحاً، خصوصاً أن المشهد الإعلامي تغيّر منذ حرب الخليج أو حتى اجتياح العراق. إذ منذ عام 2020 باتت خمس شركات كبرى فقط تمسك بزمام مجمل الإعلام الأميركي، أي المرئي والمكتوب والمسموع والإلكتروني، ومنصات البثّ التدفقي. نتحدّث هنا عن:

1. Warner Bros. Discovery: من أبرز مؤسساتها سي إن إن، وإتش بي أو
2. كومكاست: من أبرز مؤسساتها إن بي سي يونيفرسال، وتيليموندو، ويونيفرسال بيكتشرز
3. ديزني: من أبرز مؤسساتها إيه بي سي، وإي إس بي إن، وبيكسار، ومارفل ستوديوز
4. نيوز كورب: من أبرز مؤسساتها فوكس نيوز، ووول ستريت جورنال، ووني‌يوورك بوست
5. فياكوم سي بي إس: من أبرز مؤسساتها سي بي إس، وباراماونت بيكتشرز.

تمتلك هذه التكتلات الخمسة حوالي 90% من وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، بما في ذلك الصحف والمجلات ودور نشر الكتب واستوديوهات الأفلام ومحطات الراديو والتلفزيون.

احتكار الإعلام من خمس إمبراطوريات

مراسل NBC كيفن سايتس على دبابة اميركية في الفلوجة، 2004 (Getty)

الذين زاروا غوانتنامو لديهم ارتباطات وظيفية ومالية مع أكثر من 150 شركة مصنّعة للأسلحة والمعدات المستخدمة في المعارك، وهي الشركات نفسها التي تحقق أرباحاً بمليارات الدولارات من الحرب على أفغانستان والعراق، وفتح معتقل ضخم بحجم غوانتنامو مع كل المعدات والأسلحة التي يحتاجها، بحسب تحقيق لصحيفة نيويورك تايمز، نشر في 20 إبريل/ نيسان 2008. الصحيفة اطلعت وقتها على سجلات ومقابلات تظهر كيف استخدمت إدارة بوش بالتعاون مع شركات تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية، المحللين العسكريين وحولتهم إلى حصان طروادة إعلامي، أي مجرّد أداة تهدف إلى تشكيل خطاب إعلامي داعم للحرب على كل الشاشات الرئيسية في البلاد. حصل هؤلاء المحللون الذين يتقاضون رواتب ضخمة من شركات الأسلحة، على إحاطات مع كبار القادة العسكريين، وشاركوا في جولات خاصة في العراق، ووصلوا إلى معلومات استخباراتية سرية. مقابل الرواتب الضخمة وكل هذه المعلومات، صاغ المحللون العسكريون، وأغلبهم ضباط متقاعدون في الجيش الأميركي أو أجهزة الاستخبارات، رأياً وخطاباً داعماً بلا أي نقد أو مراجعة للحروب التي شنتها واشنطن.

فلسطين قبل الإبادة وبعدها

لانحياز الإعلام الغربي للرواية الإسرائيلية منذ ما قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول أسباب كثيرة، سياسية وثقافية وأيديولوجية وعنصرية. ولهيئات التحرير فيها أيضاً التأثير الأكبر، خصوصاً أن قسماً كبيراً ممن يغطون أو يشرفون على تغطية الملف الفلسطيني، سبق أن خدموا في جيش الاحتلال أو يحملون الجنسية الإسرائيلية. لكن لا يمكن إهمال دور شركات تصنيع الأسلحة في صياغة خطاب يشجّع على العسكرة ومواصلة الحرب دعماً لإسرائيل.

بحسب تقرير أعدّه وبثّه التلفزيون العربي أخيراً، تخطت إيرادات شركة لوكهيد مارتن في الربع الثالث من العام الحالي 17 مليار دولار، ورفعت توقعات إيراداتها للسنة المالية لأكثر من 71 مليار دولار. بينما ارتفعت إيرادات جنرال ديناميكس، (تصنّع دبابات أبرامز) للربع الثالث لتصل إلى 11 مليارًا و700 مليون دولار. الأمر نفسه ينطبق على شركة نورثروب غرومان، التي ارتفعت مبيعاتها إلى نحو 10 مليارات دولار. أما شركة RTX فسجلت مبيعات بقيمة 20 مليار دولار. هذه المليارات المتراكمة على شكل أرباح، يوازيها خطاب إعلامي يجعل من إسرائيل وأسلحتها وطائراتها وصواريخها أسطورة العصر الحديث.

«كيف تعمل القبة الحديدية الإسرائيلية؟»، «شاهد القبة الحديدية تعترض صواريخ أطلقت من لبنان نحو إسرائيل»، «القبة الحديدية الإسرائيلية المذهلة، أنقذت ألف الأرواح»، هذه عيّنة من عناوين التقارير التي عرضتها المؤسسات الإعلامية على الشاشات أو على مواقعها الإلكترونية، منذ بدء حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، في السابع من أكتوبر. هذا الانبهار بالقبة الحديدية، يصبح أكثر فهماً، عندما ندرك أن شركة RTX الأميركية ساهمت في تصنيع وصيانة وتأمين الصواريخ الاعتراضية للقبة الحديدية. وبين RTX (رايثيون سابقاً) ومعها كبرى شركات الأسلحة، وبين المؤسسات الإعلامية الكبرى، كلمتا سرّ تشرحان تشابك العلاقات والمصالح: بلاكروك وفانغارد. بلاكروك هي أكبر شركة لإدارة الأصول في العالم، حيث تبلغ الأصول الخاضعة للإدارة 11,5 تريليون دولار. أما فانغارد فهي أكبر مزود للصناديق المشتركة وثاني أكبر مزود لصناديق المؤشرات المتداولة في البورصة، بعد بلاكروك.

تستثمر الشركتان في كل المؤسسات الإعلامية الأميركية تقريباً. وتملكان معاً 18% من شبكة فوكس، و16% من سي بي إس، و13% من كوماست - التي تملك شبكات إن بي سي، وإم إس إن بي سي، وسي إن بي سي، ومجموعة سكاي الإعلامية ، و12% من سي إن إن، و12% من ديزني، بحسب أرقام نشرتها عام 2021 مجلة ذا كومن ريدر التي تصدرها جامعة واشنطن في سانت لويس.

في موازاة هذا الاستثمار في الإعلام، تملك الشركتان حصصاً ضخمة في شركات تصنيع الأسلحة والطائرات الحربية والمعدات العسكرية. على سبيل المثال تملك فانغارد 9,15% من الأسهم في «لوكهيد مارتن» مقابل 7,51% لـ«بلاكروك»، بينما تملك الأولى 8,71% من أسهم RTX، مقابل 7,20% للثانية، كما تشير بيانات الشركتين على موقعيهما الإلكتروني. هكذا تستغل شركتا الاستثمار الضخمتان المؤسسات الإعلامية للترويج للأسلحة التي تصنّعها الشركات الكبرى وتصدّرها لإسرائيل.

مثال آخر هو شركة أوراكل، وشبكة ABC. تملك إمبراطورية ديزني للترفيه والإعلام قناة ABC، لكن ما يثير الاهتمام هو أن أكبر مساهم في ديزني هي سافرا أ. كاتز، سيدة الأعمال الإسرائيلية الأميركية والرئيسة التنفيذية لشركة أوراكل العملاقة.

تلعب أوراكل دوراً مهماً في المجال العسكري من خلال شراكتها مع أنظمة رافائيل الدفاعية المتقدمة، المصنّع الرئيسي للأسلحة في إسرائيل. تقدم أوراكل حلولاً تكنولوجية تتعلق بالحوسبة السحابية وتحليل البيانات التي تسهّل العمليات العسكرية على الأرض. هذه الحلول تمكن الجهات العسكرية من تحسين استراتيجياتها وعملياتها عبر دمج التكنولوجيا المتقدمة في الأنظمة الدفاعية على الأرض.

احتياج العراف

وجه آخر من أوجه سيطرة شركات الأسلحة على الخطاب الإعلامي، خصوصاً خلال الحروب، هو تصدير محللين عسكريين يحتلون الشاشات والصحف والإذاعات، ويقدمون خطاباً إعلامياً داعماً للحرب ومختلف ارتداداتها. تقدّم وسائل الإعلام هؤلاء المحللين بصفتهم ضباطاً متقاعدين في الألفية الجديدة. وبحسب دراسة أجرتها مؤسسة FAIR ونشرت في عام 2012، فإنّ أغلب شركات الإعلام والترفيه، ضمّت في مجالس إدارتها شخصيات، لها ارتباطات بشركة صناعة الأسلحة: شركة ABC/Disney مع شركة بوينغ، وصحيفة نيويورك تايمز وشركة RTX، كما تضاربت المصالح بين أكبر مصنّع للأسلحة في العالم آي لوكهيد مارتن وصحيفة واشنطن بوست، بينما كان لشركة كاتربيلر التي تصنّع بولدزورات يستخدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي، علاقات واستثمارات مع شركة تريبيون كومباني، مالكة «شيكاغو تريبون»، و«لوس انجليس تايمز».

أي متخصصين بالشأن العسكري والحروب، ما يخلق ثقة تلقائية بينهم وبين الجمهور، لكن ما لا تكشفه أغلب المؤسسات الإعلامية هو ارتباط هؤلاء بعقود وظيفية أو استثمارات بشركات تصنيع الأسلحة الكبرى في الولايات المتحدة. وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش، أوّل من رسّخت هذه الثقافة الإعلامية ـ العسكرية، بعد بدء «حربها على الإرهاب» باجتياح أفغانستان ثم العراق. إذ استخدمت إدارة بوش شبكة من الضباط العسكريين المتقاعدين لتشكيل رأي عام داعم لسياساتها الحربية. وفي 2005، ووسط انتقادات حقوقية دولية لظروف الاحتجاز في معتقل غوانتنامو، نظّمت وزارة الدفاع الأميركية رحلة لمجموعة من المحللين العسكريين المتقاعدين داخل المعتقل في كوبا. بعد العودة من غوانتنامو، أطل جميع هؤلاء على الشاشات، للحديث إيجاباً عن المعتقل، عن المعدات المستخدمة فيه، وتلك التي استعملت في إنشائه لاحترام حقوق المعتقلين. لكن الجانب المخفي من كل ما سبق، هو أن كل هؤلاء المحللين

جنود اميركيون خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 (Getty)

القبة الحديدية تعترض صواريخ اطلقت من لبنان، يونيو 2024 (Getty)

مقاتلان من كتائب عز الدين القسام على دبابة إسرائيلية صيحة 7 أكتوبر 2023 (Getty)